

دسترة الحقوق البيئية بعد أساسي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

The constitution of environmental rights is an essential dimension in achieving sustainable development in Algeria

أ.د. بلعربي عبد الكريم

بروفيسور

المركز الجامعي نور البشير البيض

belarabik@yahoo.fr

الجزائر

د. سرخاني سماعيل¹

المركز الجامعي نور البشير البيض

smailserkhani@gmail.com

الجزائر

تاريخ الإرسال: 2022 / 03 / 29 -- تاريخ المراجعة: 2022 / 06 / 10 -- تاريخ القبول: 2022 / 07 / 03

الملخص:

تحددت معالم الحق في البيئة من خلال عدة محطات دولية، والعديد من المؤتمرات الخاصة والعامة لحماية البيئة، ليتجسد الحق في البيئة السليمة على المستوى الداخلي للدول، والتي منها الجزائر من خلال كفالاته بالعديد من الأحكام التشريعية أهمها قانون حماية البيئة رقم 10 لسنة 2003، ليرقى هذا الحق ويصبح مبدأ دستوريا في سنة 2016، فكان لزاما على المشرع الجزائري أن يوفق بين الحقوق البيئية وبين أهداف التنمية المستدامة، ويكشف عن التأثير المتبادل بينهما، من أجل تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والاستغلال العقلاني للبيئة من جهة، والحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: البيئة السليمة، دسترة، الحق

Summary of the study:

The parameters of the right to the environment have been determined through several international stations, and numerous private and public conferences for the protection of the environment, so that the right to a healthy environment is embodied at the internal level of the countries, including Algeria through its guarantees of numerous

¹ سرخاني سماعيل

legislative provisions, the most important of which is Law No. 10 of 2003 on the protection of the environment, to be respected This right became a constitutional principle in 2016. The Algerian legislator had to reconcile environmental rights with the purpose of sustainable development, and to reveal the mutual influence between them, in order to achieve a balance between the requirements of economic growth and rational exploitation of the environment on the one hand, and on the other hand, to preserve the rights of future generations.

Keywords: healthy environment, constitution, right

مقدمة:

يعتبر حق الإنسان في البيئة من الحقوق المستحدثة، إذ يعود الفضل في الاعتراف به للتداخل بين قضايا البيئة وحقوق الإنسان وحيثياته العامة وإدراكه لدرجة الأخطار التي شهدتها البيئة التي يعيش فيها من تلوث بكل أشكاله واستنزاف الموارد الطبيعية، وبدون أي شك فالمتسبب في هذا الوضع الكارثي الذي يهدد البيئة هو استعمال الإنسان للاعقلاني لموارد الطاقة والتصنيع الناتج عن التقدم العلمي والتكنولوجي في جميع جوانب الحياة، لذلك كان من الضروري حماية هذه الموارد كونها تمثل إرثاً للأجيال، وتراثاً طبيعياً وتاريخياً للدول.

و مع زيادة الوعي البيئي العالمي وبالأخص بعد انعقاد مؤتمر ستوكهولم عام 1972 أصبح حق العيش في بيئة سليمة يحظى باهتمام أكبر خاصة على المستوى الدولي مما انعكس ذلك على دساتير دول العالم التي تبنت مبادئ مؤتمر ستوكهولم في دساتيرها، ومع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تضمنت الدساتير الوطنية لأكثر من ثلاثة أرباع دول العالم 149 دولة من أصل 193 دولة إشارات واضحة وصريحة لحق الإنسان في بيئة سليمة، وعلى الرغم من أن الجزائر لم تشارك في مؤتمر ستوكهولم إلا أن هذا لم يمنعها من إقرار مواضع البيئة في تشريعاتها الداخلية، غير أن غياب التنصيص الدستوري للحق في البيئة جعل من هذا الحق متعثراً بين التشريع والتطبيق إلى غاية التعديل الدستور 2016 الذي حمل في طياته توسيعه لدائرة الحقوق والحريات، وحماية صريحة ومباشرة لهذا الحق ومنحه بذلك قيمة عليا ملزمة من الدولة ومواطنيها، كما أنه ضمن الإيجابيات التي تحسب للمؤسس الدستوري في تعديله الدستوري، فأول مرة ينص الدستور صراحة على التنمية المستدامة (حقوق الأجيال في التنمية) القادمة ضمن الكتلة الدستورية. وتأسيساً على هذا نعالج في هذه الورقة البحثية: الاعتراف الدستوري بالحق في بيئة سليمة كخطوة لتأصيل التنمية المستدامة وخلق التوازن بينهما.

المبحث الأول: الاعتراف الدستوري للحق في بيئة سليمة

إن المؤسس الدستوري الجزائري من خلال دستور 2016 خطا خطوة إلى الأمام برسم حدود و معالم الحق في بيئة سليمة كحق مستحدث في الجيل الثالث، وهذا بالاعتراف الصريح بحق المواطن في العيش في بيئة سليمة تكفل له الحياة الكريمة، وذلك في ديباجة الدستور التي أكدت على "بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة" وتعززت هذه الحماية في المادة 68 منه التي اعترفت بصفة صريحة بحق المواطن في بيئة سليمة وضرورة حماية هذا الحق من طرف الدولة ومؤسساتها. وبذلك تكون الجزائر قد دشنت عهداً جديداً بمنح الحق البيئي قيمة دستورية عليا ملزمة لكل من الدولة ومؤسساتها (لزرقي وزباني، 2016، صفحة 279)، وهذا بالرغم من الجدل

الفقهي القائم حول اعتماد حق البيئة كحق مستقل قائم بذاته أو أنه مجرد تكرار لحقوق موجودة من قبل في الجيلين الأول والثاني من حقوق الانسان (ونوقي، 2018، صفحة 76).

المطلب الأول : ماهية الحق في بيئة سليمة

لدراسة الحق في بيئة سليمة يستوجب ضرورة التعريف بهذا الحق وتبيان خصائصه و من ثم اعتباره كحق من حقوق الانسان في فروع ثلاث على التوالي.

الفرع الأول : تعريف الحق في البيئة السليمة

يتشكل مصطلح "الحق في البيئة" من مفهوم مركب "الحق" و "البيئة"؛ فالحق في فقه القانون يُقصد به السلطة أو القدرة أو المكنة التي يُقرها القانون لشخص معين ويحميها من أجل تحقيق مصلحة معينة، أما البيئة فتعرف بأنها "الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية الأخرى ويمارس فيها أنشطته المختلفة الإنتاجية والاجتماعية"، ويُعرفها جانب آخر على أنها: "مجموعة العوامل الطبيعية والكيميائية والحيوية والاجتماعية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر، حال ومؤجل للكائنات الحية والأنشطة الإنسانية"، وفكرة الحق في بيئة سليمة ما تزال فكرة صعبة وغير يسيرة من حيث تعريفها، وغامضة من حيث مبادئها ودراساتها القانونية، كما أنها هلامية غير محددة الابعاد والعناصر، فإن وضع تعريف لهذا الحق ليس بالمهمة السهلة حيث تم تعريف هذا الحق من بعض الباحثين بأنه تحرر الطبيعة، وكذلك الانسان من مختلف الأخطار البيئية الناتجة عن التلوث والتي يكون لها آثار سلبية على أمن وحياة الانسان

و ذهب البعض ايضا بشأن تحديد مفهوم الحق في سلامة البيئة من حيث نوعية البيئة المطلوب حمايتها والذات المستهدفة بالحماية إلى المفهوم الموضوعي للحق في البيئة السليمة حيث يرون أنه "الحق في وجود البيئة المتوازنة كقيمة في ذاتها وما يقتضيه ذلك من وجوب صيانة وتحسين النظم والموارد الطبيعية ومن دفع التلوث عنها أو التدهور الجائر بمواردها"

كذلك في مجال الفقه القانوني تم تعريف هذا الحق بأنه "ذلك الحق الذي يتأسس على اعتقاد الافراد والمجتمعات بأنها لن تكون آمنة ما لم تراعي النتائج البيئية السلبية الناتجة عن السلوك البشري، وايضا هو "سلطة كل إنسان في العيش في وسط حيوي أو بيئي متوازن وسليم والتمتع والانتفاع بالموارد الطبيعية على نحو يكفل له حياة لائقة وتنمية كاملة لشخصيته، دون الاخلال بما عليه من واجب صيانة البيئة ومواردها والعمل على تحسينها وتنميتها ومكافحة مصادر تدهورها وتلوثها". (مراح، 2007، صفحة 33).

و ما يجدر الذكر هنا؛ أن مجمل النصوص القانونية (التشريعية أو الاتفاقية) التي تطرقت إلى هذا الحق، ما زالت غير متفقة على مصطلح موحد للدلالة عليه، فالمصطلحات المستعملة للتعبير مختلفة، فمنها (البيئة الصحية)، وتارة أخرى تشير إلى (البيئة الملائمة) أو (البيئة المرضية) و في مرات أخرى تعرف (بيئة نظيفة) أو (بيئة صالحة للعيش).

وقد وُضع تعريف واسع لمفهوم البيئة في قمة ستوكهولم للبيئة الإنسانية عام 1992، ومفاده بأن؛ "البيئة أكثر من مجرد عناصر طبيعية، بل هي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما و في مكان ما، لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"

ومنه يمكن الاستخلاص بأن الحق في بيئة سليمة هو " حق أصيل للإنسان في العيش والحياة في محيط طبيعي واجتماعي وحضاري متوازن وسليم؛ وهو بذلك حقاً للإنسانية جمعاء؛ أفراد كانوا أم جماعات وللجيل الحاضر وأجيال المستقبل، وهو بذلك يرتبط مع الحق في التنمية المستدامة ويؤسس له."

الفرع الثاني: خصائص الحق في البيئة السليمة

ومن خلال هذه التعاريف المبسطة نكتشف أهم خصائص هذا الحق و هو أنه حق أصيل للإنسانية جمعاء؛ أفراداً كانوا أم جماعات؛ كما أنه حق دائم ومستمر لجميع الأجيال، فالمبدأ التضامني يقضي بإيجاد توازن معقول بين المصالح المختلفة للجماعة والفرد، وإلى زيادة رفاهية الانسان، والقضاء على الفقر، وتلبية الاحتياجات الأساسية للناس كافة على نحو دائم ومستمر جيلا بعد جيل (مراح، 2007، صفحة 28).

1- حق فردي : الحق في البيئة السليمة هو حق فردي باعتبار أن مضمونه هو تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد ، متمثلة في الحصول على الموارد الطبيعية الخالية من التلوث وفي نزع السلاح ومنع استخدام الأسلحة النووية والحرارية والجرثومية باعتبارها تهدد حياة الانسان وصحته وأسباب عيشته ورفاهيته، والجانب الفردي في هذا الحق يعني أنه من الحقوق اللصيقة بشخص الانسان لا يجوز التنازل عنها، وبالمقابل يحق للفرد المطالبة به في مواجهة الدولة لتقوم بواجب كفالة هذا الحق باتخاذ التدابير والوسائل اللازمة لحماية البيئة وصيانتها

2- حق جماعي : تصنف حقوق البيئة والسلام والتنمية ضمن قائمة الحقوق الجماعية أو حقوق التضامن، فالبيئة الانسانية واحدة لا تتجزأ فإن أي اعتداء على جزء منها تنعكس آثاره الضارة لتتجاوز مكان وقوع الفعل الضار إلى شعوب أخرى ، وهذا ينشئ حقاً للدول في أن تنشئ إمكانات تحقيق بيئة سليمة خالية من التلوث وذلك عن طريق التعاون فيما بينها من أجل حماية البيئة وتحسينها، ويتطلب تمتع الدولة بحقها في السلامة البيئية واحترام حقوق الدول الأخرى المماثلة في إطار التلازم بين الحقوق والواجبات . (طاوسي، 2015، صفحة 33).

الفرع الثالث: الحق في بيئة سليمة كحق من حقوق الانسان

إذا كان تعريف الحق في بيئة سليمة واضحاً وهو يحمل العديد من الخصائص، فلأن الممارسة تؤكد استمرار وجود مثل هذا الحق، و ضرورة الاهتمام به على أرض الواقع وجعله حقاً من حقوق الانسان، إن كل صنف من أصناف حقوق الانسان فرضته ظروف خاصة به، وظهر في إطار سياق تاريخي هو الذي أملى إقراره، فإذا كانت الحقوق المدنية توصف بالحقوق اللصيقة بشخص الانسان، وتبررها الصفة الانسانية ذاتها، و الحقوق السياسية ظهرت كنتيجة أو كرد فعل ضد الاضطهاد والانظمة التسلطية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ظهرت أساساً مع بداية الثورة الصناعية وظهور الفكر الاشتراكي، وحق الشعوب في تقرير مصيرها يعتبر نتيجة حتمية لظاهرة الاستعمار، والحق في التنمية يبرره الوضع الاقتصادي المتردي والهوة الكبيرة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف، والحق في السلام تبرره النتائج الوخيمة والمأساة التي خلفتها الحروب، فإن الحق في البيئة هو من الحقوق الجديدة للإنسان أفرزتها الظروف البيئية التي نعيشها، فالبيئة اليوم باعتبارها تراثاً مشتركاً للإنسانية تأخذ أبعاد عالمية يجب الاهتمام بها، بحيث أصبحت في الوقت الراهن وكما يقال المرض المزمن للمدينة المعاصرة، مما يقتضي حمايتها من أخطار التلوث العابر للحدود، فمن جهة أولى، هو حق أملتته ضرورات مواجهة الجوانب السلبية للتقدم الصناعي

والتكنولوجي وما نتج عنه من تلوث للبيئة عكس صفو حياة الانسان وحقه الطبيعي في الحياة، ذلك أن البيئة أصبحت في الوقت الراهن من الانشغالات الكبرى التي يجب حلها واعتبارها حقا من حقوق الانسان، وتجسيد ذلك في المواثيق الدولية لحقوق الانسان، ومن جهة أخرى، فإن عوامل عديدة أخرى دعمت كذلك الاعتراف به، كالنمو السكاني الكبير، الثورة الكبيرة في الاتصالات، نمو التجارة الدولية، الثورة الصناعية والتكنولوجية، تطور الاسلحة الفتاكة والمدمرة، فكلها أثرت على البيئة وأحدثت تلوثا في المياه والجو وعلى الارض، بشكل أصبح يهدد حياة وصحة الانسان أينما كان، فالعيش في بيئة ملوثة يؤدي لا محال إلى إلحاق الضرر والتأثير على حق الانسان في الحياة وعلى حقه في سالمته الجسدية (جعفر، 1999، صفحة 235).

إذا كان الواقع يفرض وجود الحق في البيئة باعتباره حقا من حقوق الانسان من الناحية الموضوعية، فإنه من الناحية الشكلية أيضا تم إدراج الحق في البيئة ضمن الاتفاقيات الدولية المختلفة لحقوق الانسان، حيث اعترفت العديد من المواثيق الدولية لحقوق الانسان بالحق في البيئة السليمة باعتباره حقا من حقوق الانسان إلى جانب حقوق الانسان الأخرى، كما هو الحال في الميثاق الأفريقي لحقوق الانسان والشعوب، والبروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان المتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يؤكد العلاقة الوطيدة بين حق الانسان في البيئة وحقوقه الأخرى .

المطلب الثاني: أساس وأفاق الحق في بيئة سليمة

يؤدي الانفتاح والعولمة إلى الانخراط في السياق العالمي للقانون بمختلف مواده ومجالاته، كما هو الشأن في حقوق الانسان والحريات، فالمصادقة على الاتفاقيات الإقليمية أو الدولية تحمل الدول على تبني ما جاء فيها من أحكام وترجمته على النطاق الوطني من خلال إدراجه في منظومتها القانونية، وهذا التبني يبلغ مداه إذا قامت الدولة بدسترة الحق المعني، حيث يؤدي إدراج حق ما صلب دستور إلى تدعيم مكانته القانونية، تبعا لعلوي الدستور في الهرم التسلسلي للنصوص القانونية، والتنصيب على الحق في بيئة سليمة في الدستور يضفي عليه صبغة الالتزامية ويمنح صاحبه امتيازات في مواجهة هيكل الدولة والغير، كما أن القيمة الدستورية للحق يضع على كاهل الدولة جملة من الالتزامات الرامية لضمان توفيره للأشخاص والعمل على فرض احترامه، ويضع السلطة المخيلة بهذا الواجب تحت طائلة القانون ورقابة القاضي المختص إداريا أو دستوريا، ومن ناحية أخرى فإن الحد من الحق في بيئة سليمة، متى اكتسب قيمة دستورية لا يكون إلا لاعتبارات النظام العام أو لموجب آخر بمقتضى النصوص، وهذا ما من شأنه أن يحد من سلطة الجهات العمومية في انتهاك الحق المذكور ويقدم لمنظورها ضمانات أكثر في إطار دولة القانون (اليقوبي، 2013، صفحة 55).

إن الإقرار بالحق في بيئة سليمة صلب دستور يتم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فبالنسبة للحالة الأولى يتم التنصيب في أحد فصول الدستور على أن "البيئة حق للجميع" أو على الدولة ضمان الحق في بيئة سليمة " أو غيرها من الصيغ التي تعلن صراحة عن هذا الحق، أما الحالة الثانية فيتم فيها إشراك المواطنين في الحفاظ على البيئة، بما يخفف من طابعه كحق للأشخاص وفي المقابل الانقاص من التزام الدولة في توفيره وضمانه منفردة .

الفرع الأول : أساس الحق في بيئة سليمة

يأخذ معنى الأساس، سبب الوجود، بمعنى لماذا وُجد أو يجب وجود الحق في بيئة سليمة، كما أن مصطلح الأساس القانوني يستفاد منه مصدر قوة وإلزامية الحق في بيئة سليمة، فذهب أنصار الحق في بيئة سليمة إلى الاستشهاد بعدة مبررات وأسس؛ هي حسبهم كافية الأهمية لإعمال مثل هذه القاعدة، منها مبررات أخلاقية وأخرى قانونية أهمها:

أولاً- المبررات الأخلاقية للحق في بيئة سليمة :

إن نشأة الحق في بيئة حياتية سليمة، متوازنة وصحية يرتبط وجوده وعدمه بالأخلاق، بيد أن مسألة حماية البيئة والمحافظة عليها، والتي تُعد حجر الزاوية لبروز هذا الحق يرجع بالأساس إلى البعد الأخلاقي؛ ذلك أن مسألة الإخلال بالبيئة هي مسألة أخلاقية بالدرجة الأولى، تطورت لتصبح وتصبح بالطابع الحقوقي والقانوني. وقد نبأنا الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم؛ حيث قال عز وجل: "ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ" (الروم، الآية 31)

لذا وجب العمل والتأسيس لحماية البيئة على أساس أنها حق وأمانة للأجيال القادمة وصدق من قال: "نحن لا نرث أرضاً من أجدادنا بل نستلفها من أحفادنا"، ولقد درجت بعض الجامعات والمؤسسات التعليمية القيام بمبادرات وحملات توعية بالتربية البيئية من أجل ترقية الثقافة البيئية في المجتمع، وعليه يجب نشر ثقافة الحماية البيئية في المجتمع.

ففكرة حقوق الانسان بما في ذلك الحقوق البيئية هي في الاصل حقوق أخلاقية، تستمد قيمتها الملزمة من الطبيعة البشرية للإنسان، فهي معايير قائمة في الأساس على مبادئ العدالة والإنسانية والتي تألفت منها مبادئ القانون الطبيعي، وهي مبادئ أبدية وعامة تنبثق منها القواعد القانونية الوضعية والتي تقوم في الأساس على سمو القانون الطبيعي على كل القوانين الوضعية، فالحقوق الأخلاقية لا تنتظر التصديق عليها من قبل الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية أو حتى تنفيذها من قبل نظام سياسي أو قانوني حتى تكتسب صفة الإلزامية لها، ومن ثم يتعين على كل دولة أن تتبنى المعيار الأخلاقي سواء للاعتراف بالقيمة الدستورية لحقوق الإنسان البيئية، أو بالنسبة لغيرها من الحقوق التي لم يرد النص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، باعتبار أن القواعد الأخلاقية تعد في واقع الأمر من أهم القواعد التي يتعين أن تحكم الدولة الديمقراطية الحديثة (سادات، 2017، صفحة 61).

ثانياً - المبررات القانونية للحق في بيئة سليمة

تم الاعتراف بالحق في بيئة سليمة من خلال الإعلانات والبيانات الختامية للمؤتمرات الدولية، وفي مقدمتها مؤتمر ستوكهولم للبيئة الإنسانية، و"قمة الأرض"، و"قمة جوهانسبورغ"، وفي مؤتمرات وقمم أخرى عديدة واتفاقيات دولية؛ مثل اتفاقية لندن لعام 1954 حول تلوث البحار بالبترو، وفي مصادر اتفاقية نافذة ذات بعد إقليمي في الغالب يُذكر منها ما جاء في المادة 93 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981 بأن "لكل الشعوب الحق في بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها"، وقد أقرت المادة 12 من البروتوكول الإضافي الثاني للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة 2003، للمرأة الحق في العيش في بيئة صحية ومستدامة، وجاء في المادة 11 من البروتوكول الإضافي لاتفاقية الدول الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1988؛ بروتوكول سان سلفادور بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحق كل شخص "في العيش في بيئة صحية والحصول على الخدمات العامة

الأساسية"، وتضمنت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 المتعلقة بالسكان الأصليين والقبليين لعام 1989، في المادة 4 منها إشارة صريحة لهذا الحق، ملزمة الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير الخاصة بالحفاظ على البيئة التي يقطعها السكان الأصليون وصيانتها بما يتفق مع رغباتهم الحرة، وتتمثل أهم أسس الحماية للبيئة :

- حقوق الإنسان الموضوعية المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسان؛ كالحق في الحياة بمعناه الواسع، والحق في الصحة، وحرمة الحياة الخاصة، وحماية حق الملكية، والحقوق الثقافية للأقليات وللشعوب الأصلية...الخ.
- حقوق الإنسان ذات الطابع الإجرائي: الحق في الإعلام البيئي، حرية الرأي والتعبير، الحق في المشاركة في التخطيط واتخاذ القرار، الحق في تكوين الجمعيات، الحق في التعويض عن الأضرار البيئية...الخ. (سادات، 2017، صفحة 62)

الفرع الثاني: تكريس الحق في بيئة سليمة

إن الإقرار بحق الإنسان في العيش في بيئة سليمة يخلق فضاء للحرية وإمكانيات حقيقية للمشاركة بين مختلف المتدخلين داخل البلد الواحد أو بين عديد الدول عن طريق المعاهدات، وقد ظهرت المحاولات الأولى لجعل البيئة محور اهتمام وإدراجها ضمن حقوق الإنسان منذ القرن 19، لكن التوجه الصريح نحو الحق في بيئة سليمة بدأ مع مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، والذي كان له عميق الأثر في صياغة خصائص هذا الحق، حيث تم على إثره إحداث "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" بالإضافة إلى تأسيس منظومة قانونية للحق في بيئة سليمة دولية وإقليمية (اليقوبي، 2013، صفحة 49).

أولاً: أهمية تكريس الحق في بيئة سليمة في الدستور

تشكل مكانة الدستور في النظام القانوني للدولة سبب هام للتكريس الدستوري لموضوع البيئة، حيث يؤدي دسترة موضوع البيئة إلى تحقيق النتائج التالية:

- أ- منع المشرع من تجاهل البيئة عند وضع النصوص التشريعية والتنظيمية المختلفة المتصلة بالنشاط التنموي بمختلف صوره الصناعية والزراعية والتجارية والسياحية، تحت طائلة عدم دستورية هذه النصوص، استناداً لمبدأ سمو القاعدة الدستورية على باقي القواعد القانونية
- ب- إن ورود موضوع البيئة في الدستور من شأنه المساهمة في تعزيز الوعي البيئي لدى الافراد والهيئات باعتبار النص الدستوري أكثر الوثائق القانونية رواجاً وانتشاراً وأهمية في المجتمع.
- ج- وضع قيد على صناعة القرار في الدولة وفي أجهزتها المختلفة بعدم التضحية بالمصالح المتعلقة بالبيئة لتحقيق مصالح أخرى وعلى رأسها التنمية الاقتصادية.

د - منح الافراد ومنظمات والمجتمع المدني المهتمة بالبيئة رخصة قانونية للدفاع عن البيئة وإلزام السلطات العامة المختلفة بالتدخل ومراعاة الاعتبارات البيئية (هياجنة، 2012، صفحة 107)

كما أن الحد من مستوى الأضرار التي تصيب البشر وبيئتهم يعتبر هدفاً هاماً للتكريس الدستوري للحق في بيئة نظيفة فإن هذه الخطوة من شأنها تحقيق نتائج قانونية هامة :

- *- المساهمة في تمتع الإنسان بحقوقه الأخرى : من المؤكد أن المخاطر البيئية الناجمة عن المساس بنظافة البيئة وسلامتها لها تأثير ضار على حقوق الإنسان الأساسية، وبالتالي فإن التكريس الدستوري للحق في بيئة نظيفة سيساهم بلا

شك في تعزيز تمتع الإنسان بحقوقه ودعم وتحسين رفاهه، والحفاظ على التراث البشري المشترك، إضافة إلى أن إدخال النص الدستوري بشأن حماية البيئة يعني الموازنة بين هذا الحق وغيره من الحقوق والحريات الواردة بالدستور على نحو متناسق، بحيث لا يجوز أحد الحقوق على غيره من بقية الحقوق والحريات الدستورية.

*- **تعزيز القوانين البيئية القائمة:** الضمانة الدستورية تعتبر من أهم الضمانات على مستوى المنظومة القانونية في الدولة، وهذه الضمانة تأخذ طريقها إلى التنفيذ عن طريق القوانين التي تضعها السلطة التشريعية التي يجب أن تكون متناسقة مع الحدود التي رسمها الدستور، لذلك على المشرعين والحكومات وصناع القرار النظر دائما في الآثار المترتبة على أفعالهم تجاه الحقوق المحمية دستوريا.

ومنه فإقرار حق الانسان في بيئة ملائمة وصحية من شأنه أن يساعد في تكملة النقص، أو سد الثغرات أو الغموض الذي يشوب تشريعات وقوانين حماية البيئة، فنفاد هذا الحق يتطلب تدخل المشرع لتحديد إطار هذا الحق وضوابط مباشرته من قبل الأفراد (مخير، 2000، صفحة 9).

*- **الحفاظ على حد أدنى من نظافة البيئة:** يؤدي الاعتراف بالحق في بيئة سليمة إلى الحفاظ على حد أدنى من نظافة البيئة، لا يمكن النزول عنه في المستقبل، نظرا لأن تعديل الدساتير أكثر صعوبة من تعديل القانون، ويمر بألية معقدة، ويتطلب غالبا موافقة أكثر من جهة دستورية، وهو ما يعني تحفيز التشريعات والسياسات البيئية المرتبطة بالحفاظ على نظافة البيئة بدلا من إضعافها في المستقبل (طاوسي، 2015، صفحة 27).

*- **توجيه الرأي العام لصالح البيئة:** تمتلك حقوق الإنسان المضمونة دستوريا قيمة تعليمية وتثقيفية نظارا لميل المجتمع بمختلف أطيافه إلى أن يكون أكثر دراية بالمبادئ الدستورية من درايته بالتفاصيل المملة للقوانين والتنظيمات، وهو الدور الذي يمكن أن تؤديه عملية التكريس الدستوري للحق في بيئة نظيفة من خلال توجيه الرأي العام للاهتمام بنظافة البيئة وسلامتها (مراح، 2007، صفحة 27).

المبحث الثاني: التأصيل الدستوري للتنمية المستدامة في ظل متطلبات الحماية البيئية

لم يرد ذكر الحق في البيئة السليمة في الدساتير الجزائرية السابقة، إذ اكتفت الدولة بتنظيمه من خلال تشريعاتها الداخلية إلا أنه مع تزايد الاهتمام الدولي بالحق في البيئة من منظور علاقته الوثيقة بالتنمية المستدامة اتجهت الدولة الجزائرية من خلال دستور 2016 إلى تقنين حق المواطن في العيش في بيئة سليمة، ليضفي عليها بذلك الشرعية الدستورية ولم يكتفي المشرع عند ذلك بل بين وجهة نظره في التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تبنى على المساواة بين الأفراد، في المجال الزمني والمكاني، وهو مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها الأساسية .

المطلب الأول: التنصيص الدستوري لخلق التوازن في الجزائر وبعض الدول ذات التجربة

جاء في ديباجة الدستور الحالي " يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة"، حيث اعتبر المشرع في هذا السياق دباغة الدستور جزء لا يتجزأ من هذا الدستور. وبالتالي فبإمكان اعتبار البيئة هي الأخرى جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة.

كما وضعت بعض الدول مجموعة من التدابير القانونية لزيادة إمكانية الوصول إلى سبل العدالة في المسائل البيئية، وخلق التوازن بشأن الاستخدام العادل للموارد الطبيعية والبيئية ومن بين هاته الدول نذكر منها على سبيل المثال الصين والهند.

فالصين إلترمت العدالة البيئية فيها لاسيما في جهتها الغربية على مبدأين أساسيين للدولة التي أشير إليها في دستور 1982، للحماية المتساوية بموجب القانون وواجب الدولة في ضمان الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية من أجل الصالح العام.

كما برزت روح المسائلة في المجتمعات الصينية والذين يطالبون بشكل متزايد بالوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان في المسائل البيئية حيث أصدر في سنة 2009 مجلس الدولة الصيني أول خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان في الصين لاسيما القسم 1 (7) بشأن الحقوق البيئية ينص على الهدف من خطة العمل هو دعم " مبدأ التنمية المتناغمة بين الإنسان والطبيعة والإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية واستخدامها".

أما الهند فقد نصت على مجموعة من الحقوق البيئية في دستورها، لاسيما المادة 51- ألف (ز) منه، وهذا بشأن الواجبات الأساسية لكل مواطن في الهند، والتي جاء فيها: " يجب على كل مواطن من مواطني الهند ... حماية وتحسين البيئة الطبيعية بما في ذلك الغابات والبحيرات والأنهار والحياة البرية والحصول على الرحمة للمخلوقات الحية ". (وردة، 2021، صفحة 366)

الفرع الأول: ماهية التنمية المستدامة

لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ اهتماما كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة بورتلاند Brundtland الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها: " التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنه دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم " وقد اتفق العديد من دول العالم بمناسبة انعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992 في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية على تعريف التنمية المستدامة بأنها: " تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة (وردة، 2021، صفحة 489)".

وتستمد التنمية المستدامة قيمتها من موضوع ونطاق وغايات الحماية البيئية، فمن حيث الموضوع تمثل البيئة الإطار الطبيعي للكائنات عموما وللإنسان على وجه الخصوص، فهذا الأخير هو محور اهتمام القانون، لذا فإن حقوق الإنسان تهتم بكل ما يحيط بالإنسان بما فيه البيئة بمختلف مكوناتها، مما يجعل البيئة حقا من الحقوق الأساسية للإنسان بما يجب أن تتوفر فيها من شروط النظافة والسلامة.

أما بالنسبة لنطاق حق العيش في بيئة سلمية فهو يتعلق بالمدى الزماني والمكاني حيث لا يقتصر على الحيز الزمني الآني بل يمتد إلى الأجيال القادمة، كما أن الحق في بيئة سلمية أصبح مسألة عالمية من حيث الحيز الجغرافي، إذ شكل الإطار الدولي بداية للاعتراف بحق الإنسان في سلامة البيئة، في حين أن أهم غاية للحق في بيئة سلمية هي حماية بقية حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وخاصة الحق في الحياة والصحة وما يتبعها من امتيازات.

وإضافة إلى النص على الحق في البيئة في الديباجة جاءت المادة 68 منه لتؤكد على ماورد في الديباجة بقولها: " للمواطن الحق في بيئة سليمة. تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة، يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة"، وبخصوص هذه المادة يرى المجلس الدستوري أن الحق المدسّر في هذه المادة يتعلق بحقوق الإنسان من الجيل الثالث وهو يخص الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة اللذان يعتبران من الشروط الأساسية للتنمية المستدامة .

بالقاء نظرة سريعة على ماجاء في الديباجة والمادة 68 المذكورة أعلاه نجد أن المؤسس الدستوري قد ربط بين الحق في البيئة السليمة وبين التأكيد على التنمية المستدامة ليضفي بذلك البعد الاقتصادي لهذا الحق هذا من جهة، ومن جهة أخرى جعل من الحق في البيئة السليمة محور حق وواجب في آن واحد، إذ لم يكتفي النص على البيئة كحق من حقوق المواطن فقط بل تعدى ذلك إلى التأكيد على أن الدولة ملزمة بحماية هذا الحق، وبالتالي ضرورة التدخل عندما ينتهك هذا الحق، وأول ما يلاحظ على عبارة " يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة هو أن المؤسس الدستوري اعتبر واجب حماية البيئة من عناصر الوظيفة العامة والمرافق العامة حيث منح السلطات العامة صلاحية التدخل من أجل الحفاظ على البيئة.

الفرع الثاني : أهمية إدراج حماية البيئة في سياسات التنمية

إن التوفيق بين أهداف التنمية و ضرورات حماية البيئة يخرج التنمية عن مضمونها التقليدي إلى مفهوم التنمية المستدامة التي أصبحت البيئة أحد أبعادها، ويكشف عن تأثير متبادل بين البيئة والتنمية المستدامة، ومعوقات تنمية تؤثر على البيئة ومشاكل بيئية تعيق التنمية، ويتطلب تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والاستغلال العقلاني للبيئة من أجل الحفاظ على حقوق الاجيال المستقبلية.

فرغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة و تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر في الآتي: - إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات؛ - قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي هام؛ - ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات؛ - ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف؛ - سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية؛ - النمو الديموغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة (بيزات، 2016، صفحة 2).

و لمواجهة كل ما سبق أصدرت الحكومة الجزائرية العديد من التشريعات المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بدءا من القانون 10/03 الصادر سنة 2003، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الجبائية في قوانين المالية المتعاقبة والتي تهدف إلى إرساء ثقافة بيئية والاهتمام بنشر الوعي البيئي لدى فئات المجتمع وكذا تكثيف الرقابة على الأنشطة الملوثة قصد حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة إلى غاية التعديل الدستوري 2016 الذي جعل من البيئة جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة، وتستمد هذه الأهمية من المبدأ الرابع من إعلان ريو الذي ينص على أنه " من أجل تحقيق تنمية مستدامة ، يجب أن تكون حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها، فبعد أن كانت تعني التنمية زيادة الدخل الوطني وقائمة على أسس لا تحترم الأنظمة

الإيكولوجية ومستنزفة للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة أصبحت اليوم تعنى إدراج الانشغالات البيئية في العمليات التنموية لتفادي تبذير الموارد وضمان وفرتها على المدى الطويل (صاطوري، 2016، صفحة 307).
إن إدماج البيئة في كل القرارات الاستراتيجية العامة والخاصة، تعد مطلباً أساسياً لضمان التنمية المستدامة، وأن الجمع بين مبدأ الإدماج والحق في التنمية يتطلب ليس الاهتمام فقط بتلبية حاجات الأجيال الحالية وإنما تلبية حتى حاجات الأجيال القادمة لضمان الاستخدام الدائم للموارد الطبيعية، كما أن الأخذ في الاعتبار استدامة التنمية عبر الزمن يتطلب ضرورة الاستعمال العقلاني والعادل للموارد الطبيعية .

المطلب الثاني : البعد البيئي في مجال التنمية المستدامة في الجزائر

إن الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو تحقيق التوازن بين النظام البيئي والإقتصادي والإجتماعي بتحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام وعدم التأثير على الأنظمة الأخرى تأثيراً سلباً إذ لا يتم تطوير نظام على حساب نظام، ومن هذا تتطلب التنمية المستدامة تغييراً جوهرياً في السياسات والممارسات التي تمس البيئة، ويظهر جلياً من خلال الأبعاد المتعددة المتداخلة والمتفاعلة للتنمية والتي أشار إليها المشرع في دباجة الدستور والتي تتمثل في :

الفرع الأول: البعد الطبيعي

و هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك ينبغي وضع الطرائق المنهجية أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السلبية واستنزاف المياه وقطع الغابات...إلخ، أي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية (وردة، 2021، صفحة 491).

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي (إزالة الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي)

وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة، يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية، والخدمات البيئية و الاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية والمكملة دون تقليل من فرص الأجيال القادمة (صاطوري، 2016، صفحة 301).
ووفق هذا البعد تعتمد التنمية المستدامة اعتماداً كبيراً على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، لذا يمكن القول عنها بأنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج و خالق، و التنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق، أما التنمية بواسطة الناس أي إعطاء لكل فرد فرصة للمشاركة فيها، و أكثر أشكال المشاركة في السوق كفاءة هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة.

إن عدم إدراك الدور الحاسم للعوامل الاجتماعية كان في الواقع سبباً في فشل كثير من البرامج التي حاولت تحقيق التنمية، ومن ثم فالدعوة لإعطاء الأولوية للإنسان في السياسات وفي برامج الاستثمار هو نداء واقعي، يعني ببساطة إدراك الأهمية الأساسية للقوى الاجتماعية ومؤسستها في التنمية المستدامة، حيث يقدم البعد الاجتماعي مجموعة من التقنيات الاجتماعية الكفيلة باستشارة العمل الاجتماعي المنسق وكبح السلوك الضار وتعزيز الترابط وصيانة ترتيبات اجتماعية بديلة والمساعدة على تنمية رأس المال الاجتماعي (زرنوح، 2005، صفحة 124).

وتقتضي التنمية المستدامة الأخذ في الاعتبار العلاقة المتبادلة للمجتمعات البشرية والمساواة في إتاحة الفرص توزيع الموارد الطبيعية بعدالة ، بحيث تمكنهم من العيش حياة عادية بتلبية الحاجيات الأساسية كالغذاء ، الصحة ، التعليم ، السكن ، الشغل . إن التطور الاجتماعي يكون بتحقيق أقصى درجة من النمو وفعالية أنظمة إدارة وتوزيع الثروات .

الفرع الثالث: البعد الاقتصادي: وهو أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد، باعتبار أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها

إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يعني الحفاظ على الرصيد العام للرأسمال الطبيعي والاصطناعي، وضمان انتقال هذا الرصيد سليما إلى الأجيال المقبلة، فالهدف من البعد الاقتصادي، هو استخلاص الحد الأقصى من الرفاهية من مختلف الأنشطة الاقتصادية مع المحافظة على رصيد الأصول الاقتصادية الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية أو زيادته على المدى الطويل لضمان استدامة الدخل والعدالة فيما بين الأجيال وإيجاد طرق مواجهة الاحتياجات الأساسية وحماية الفقراء وبهذا يتحقق العدل فيما بين أجيال . (صاطوري، 2016، صفحة 302).

الخاتمة :

تعد البيئة من المسائل المطروحة في هذا العصر نظار لتعدد دواعيها ومظاهر الإخلال بها ،فالتصحر والتلوث والاحتباس الحراري وغيرها من المشاكل والمستجدات لا تقتصر على بلد واحد بل هي قاسم مشترك بين دول وسكان العالم ،الأمر الذي دفع إلى الاتجاه نحو قضايا البيئة بهدف التغلب على مشاكلها و التخطيط لمواجهةها ، ومن هنا تولد حق حديث هو حق العيش في بيئة سليمة والذي يعد من حقوق الجيل الثالث المسماة بالحقوق التضامنية التي تعكس التأزر والتكاتف بين الدول، وعليه فالعيش في بيئة سليمة نقية أصبح حقا من حقوق الإنسان الأساسية بعد تبلوره كرد فعل على الاعتداءات السافرة على البيئة.

فقد نص الدستور الجزائري في صلب مواده على حماية حقوق الأجيال القادمة، فالنص على حق البيئة في صلب نصوص الدستور يوفر حصانة وحماية أوسع لهذا الحق، لما تتميز به القواعد الدستورية من سمو على باقي القوانين، وقيمة قانونية ، ونتيجة لدسترة هذا الحق وحمائته القانونية تم تدعيمه بالضمانات التي من شأنها ترقية هذا الحق هو استحداث مجلس وطني لحقوق الإنسان وكذا الدفع بعدم الدستورية ذلك في حالة انتهاك هذا الحق، كون موضوع البيئة من الحقوق المرتبطة بحقوق الأجيال الحاضرة والقادمة على السواء.

كما يعتبر دسترة الحق في بيئة سليمة إطار تتجسد فيه التنمية بمفهومها الواسع لحماية البيئة، وضمان المساواة والعدالة بين الأجيال سواء الجيل الحاضر أو الأجيال القادمة وهذه التنمية هي التنمية المستدامة الذي لا بد من تبينها مفهوما وواقعاً .

المراجع :

- سورة الروم، (الاية 31)
- الجودي صاطوري. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة الباحث (العدد 16).
- اليقوي، ل. (2013). الحق في بيئة سليمة). م. ج. البحث (Ed.)، مجلة جيل حقوق الانسان (العدد 2).
- حشيش، أ. م. (2001). المفهوم القانوني للبيئة في ضوء أسلمة القانون المعاصر. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- ريد ديب، وسليمان مهنا. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، مجلد 5 (العدد 1).
- سادات، م. (2017). الحقوق البيئية كأحد حقوق الإنسان، جدلية الاعتراف والإنكار. مجلة الحقوق والعلوم السياسية (العدد 13).
- صونيا بيزات. (2016). إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات البيئة - الجانب القانوني-. مجلة العلوم الاجتماعية (العدد 23).
- طاوسي، ف. (2015). الحق في البيئة السليمة في التشريع الدولي والوطني. الجزائر، رسالة ماجستير: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- عائشة لزرق، و نوال زياني. (2016). الحماية الدستورية للحق في البيئة على ضوء التعديل الدستوري 2016. مجلة دفاتر السياسة والقانون (العدد 15)، 279.

عبد السلام علي جعفر. (1999). القانون الدولي لحقوق الانسان: دراسة في القانون الدولي والشرعية الاسلامية. بيروت، طبعة 1، لبنان: دارالكتاب المصري ودارالكتاب اللبناني.

عبدالعزيم مخيمر. (2000). نحو تعديل دستوري في مجال حماية البيئة ونفاذ أحكام القانون الدولي في النظام القانوني المصري. المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر بعنوان الاصلاح الدستوري وأثره على التنمية. مصر: كلية الحقوق جامعة المنصورة.

فايزمات. (1988). الغارقة. تامر. 125,

مراح، ع. ب. (2007). المسؤولية الدولية عن التلوث عبر الحدود. الجزائر، الجزائر: كلية الحقوق جامعة الجزائر 2 بن يوسف بن خدة.

مهي وردة. (2021). تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة - دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية -. مجلة تنمية الموارد البشرية ، مجلد 16 (العدد 02).

هياجنة، ع. ا. (2012). النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

ونوقي، ج. (2018). تكريس الحق في البيئة كحق في من حقوق الإنسان ومكانته في الصكوك الدولية والداياتير. مجلة العلوم القانونية والسياسية (العدد 17).

ياسمينه زرنوح. (2005). إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر. الجزائر، رسالة الماجستير.